

Distr.: General  
10 August 2011  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والستون  
البند ٣٤ من جدول الأعمال  
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة  
بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان  
ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن  
والتنمية على الصعيد الدولي

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٩ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين  
العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه بيانا صادرا عن وزارة خارجية جورجيا بتاريخ  
٥ آب/أغسطس ٢٠١١، بشأن الذكرى السنوية الثالثة لحرب آب/أغسطس (انظر المرفق).  
وأرجو ممتنا إصدار هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة رسمية من وثائق الدورة  
الخامسة والستين للجمعية العامة، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) ألكسندر لومايا  
الممثل الدائم



## مرفق الرسالتين المتطابقتين المؤرختين ٧ آب/أغسطس ٢٠١١ الموجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

### بيان وزارة خارجية جورجيا بشأن الذكرى السنوية الثالثة لحرب آب/أغسطس

يوافق يوم ٧ آب/أغسطس ٢٠١١ الذكرى السنوية الثالثة للعدوان العسكري السافر والشامل الذي شنته روسيا على جورجيا. وللأسف، فبعد مضي ثلاث سنوات على حرب آب/أغسطس، لا تزال روسيا متمادية في سياسة العدوان الرامية إلى نسف مقومات دولة جورجيا وسيادتها واستقلالها، وكذلك إلى الإضرار بالمواطنين الجورجيين.

ومنذ تفكك الاتحاد السوفياتي واستعادة جورجيا لاستقلالها، ما فتئ الاتحاد الروسي يخوض معركته ضد دولة جورجيا المستقلة بأساليب متسقة ومدروسة. ويستخدم الاتحاد الروسي العديد من الوسائل في هذه الحرب، ولا يتورع حتى عن ارتكاب الانتهاكات الصارخة لقواعد القانون الدولي الأساسية. فخلال السنوات العشرين الماضية، نفذ الاتحاد الروسي عدة حملات للتطهير العرقي في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي، اللتين تشكلان جزءاً لا يتجزأ من جورجيا. ونتيجة لذلك، أُجبر مئات الآلاف من المواطنين على مغادرة ديارهم. ومنذ عام ٢٠٠٠، وروسيا تستخدم بشكل نشط نفوذها في مجالي الاقتصاد والطاقة ضد جورجيا. ولا يزال الحظر الذي تفرضه روسيا على المنتجات الجورجية سارياً. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٨، شن الاتحاد الروسي عدواناً عسكرياً واسع النطاق ضد جورجيا، فاحتل ٢٠ في المائة من أراضيها، واعترف بأنظمة الاحتلال التي أنشأها هناك بصفتها "دولا مستقلة". وقد شرع الاتحاد الروسي الآن في انتهاج أساليب جديدة في حربه ضد جورجيا، حيث دبرت روسيا منذ عام ٢٠١٠ فصاعداً، أكثر من ١٢ عملية إرهابية في أراضي جورجيا، ولكن معظمها لحسن الحظ أُحبط على أيدي وكالات إنفاذ القانون الجورجية.

ومن الواضح أن الاتحاد الروسي، باتخاذ مثل هذه الإجراءات، ينتهك قواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية، وكذلك التزاماته الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن جورجيا، وجميع أحكام اتفاق وقف إطلاق النار المؤلف من ست نقاط المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ومن المهم ملاحظة "تخلّص" الاتحاد الروسي من أي وجود دولي في منطقة تسخينفالي وأبخازيا، محوً تلك المناطق إلى ما يسمى "ثقباً سوداء" ترتع فيها الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع وانتهاك حقوق

الإنسان. ذلك ما يمنع المجتمع الدولي اليوم من الحصول على أي معلومات موضوعية من الأراضي المحتلة.

وفي الذكرى الثالثة للحرب، لا يزال الاتحاد الروسي مستمرا في محاولاته "شراء" "الاستقلال" المزعوم لمنطقة تسخينفالي وأبخازيا عن طريق تنظيم تدريبات لقوات الاحتلال في الأراضي المحتلة، وترتيب زيارات مسؤولين روسيين رفيعي المستوى والتعجيل إليها، وبتسليح تلك المناطق، وبناء قواعد عسكرية هناك. ومما يثير القلق بشكل خاص نشر قاذفات الصواريخ ومنصات المدفعية في الأراضي المحتلة.

وقد اتخذت سياسة روسيا العدوانية ضد جورجيا بعدا جديدا في الآونة الأخيرة، يتجلى في تنظيم وتمويل أعمال إرهابية في الأراضي غير المحتلة المتبقية من جورجيا، من قبل ممثلي قوات الاحتلال الروسي، وعلى وجه الخصوص مسؤولين من مديرية الاستخبارات الرئيسية بوزارة الدفاع، ودائرة الأمن الاتحادي. وقد أدى ذلك إلى وقوع ضحايا في صفوف السكان الآمنين.

وتميط الأعمال التي سلف ذكرها اللثام عن خطط روسيا العدوانية إزاء جورجيا وتشكل تهديدا للسلام والاستقرار في منطقتي القوقاز والبحر الأسود بأسرها. ومن الواضح أن الاتحاد الروسي لا يستبعد فيما يبدو فكرة شن عدوان عسكري شامل جديد ضد جورجيا.

ومن المؤسف أن السياسة العدوانية للاتحاد الروسي تجعل عودة مئات الآلاف من النازحين نتيجة للتطهير العرقي إلى مواطنهم الأصلية ضربا من المحال. وتبني روسيا نهجا تمييزيا سافرا إزاء الأشخاص من أصل جورجي. وعلاوة على ذلك، فحتى حاملي الجنسية الروسية من ذوي الأصول العرقية الجورجية يُحرمون من حقوقهم، بما في ذلك حقوق الملكية، في الأراضي المحتلة. ولا تزال سياسة التطهير العرقي مستمرة، وتظهر هذه المرة في تغيير أسماء المواقع التاريخية والجغرافية في المناطق المحتلة، وتدمير الآثار المعمارية الجورجية أو إعادة تصميمها على النمط الروسي.

وعلى الرغم من قيام روسيا بمثل هذه الأعمال، فقد اختارت الحكومة الجورجية اتباع سياسة سلمية موجهة نحو التنمية والحوار والمشاركة. وتمثل جورجيا امثالاً تاماً لجميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، وتلتزم بمذكرات التفاهم التي وقعتها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية مع بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد خاطب رئيس جورجيا البرلمان الأوروبي في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٠، مُعلنًا من جانب واحد أنه لن يستخدم القوة من أجل استعادة السيطرة على بلادنا التي قُسمت بصورة غير قانونية، لا ضد قوات الاحتلال ولا ضد وكلائها.

ولا تدخر جورجيا جهدًا في المجال الدبلوماسي لإعادة المنظمات الدولية إلى الأراضي المحتلة ولتوفير معلومات موضوعية للمنظمات الدولية في ما يتعلق بالحالة الراهنة على صعيدي الأمن وحقوق الإنسان. وتستمر جورجيا في مشاركتها البناءة في محادثات جنيف، وتبقى ملتزمة بإجراء حوار غير مشروط مع الاتحاد الروسي في أي مرحلة من أجل التوصل إلى حل سلمي للمشكلات القائمة.

وفي الوقت نفسه، لدى جورجيا دافع قوي لخلق ظروف مؤاتية لتمكين سكان منطقة تسخينفالي وأبخازيا من العيش في جورجيا مستقرة ومسالمة ومتطورة. وتحقيقًا لهذا الغرض، قامت الحكومة الجورجية بوضع استراتيجية وخطة عمل لهاتين المنطقتين، ترميان إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمواطنينا في أبخازيا وأوسيتيا وإنهاء عزلة هاتين المنطقتين.

وقد أظهرت السنوات الثلاث الأخيرة أن اندماج جورجيا ضمن الكيانين الأوروبي والأوروبي الأطلسي عملية لا رجعة فيها، وهو أيضًا الطريق الصحيح الوحيد لتطوير البلاد. ولا يزال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على رأس أولويات السياسة الخارجية لجورجيا، وبتحقيقها سيضمن عدم تكرار أي عدوان مشابه لما حدث في آب/أغسطس ٢٠٠٨.

ها قد مرت ثلاث سنوات على حرب ٢٠٠٨، وجورجيا لا تزال تعاني وسط بيئة دولية ضعيفة. ولا يزال الاتحاد الروسي مصدر تهديدات أساسية. وبالرغم من ذلك، فجورجيا مقتنعة بأن الاستراتيجية الصحيحة التي اختارت اتباعها والسياسة الأمنية المركزة على السلام والحوار والمشاركة التي تنتهجها ستسفران عن نتائج مثمرة، ولن تتحقق أبدا التهديدات الصادرة عن روسيا. وندين بالفضل في ذلك بالطبع لدعم المجتمع الدولي والموقف الثابت للعالم المتحضر إزاء مسألة سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية وكذلك عدم جواز احتلال روسيا لأراضي جورجيا.

تبليسي، ٥ آب/أغسطس ٢٠١١